تاريخ الاستلام:2023/9/12 تاريخ القبول:2023/10/21 تاريخ النشر: 2023/12/15م

مجلة علمية محكمة نصف سنوية – تصدر عن جامعة الزاوية
العدد الثاني والأربعون – ديسمبر – لسنة 2023

# الوثائق العثمانية المحفوظة بالمركز الوطني الليبي للمحفوظات والدراسات التاريخية كمصدر لدراسة جوانب من التاريخ الاقتصادي لولاية طرابلس الغرب خلال العهد العثماني

**فتحية علي عبد الله المريمي**
**قسم التاريخ – كلية الآداب الزاوية – جامعة الزاوية**
**الزاوية – ليبيا**
**EMAIL: f.almaryami@zu.edu.ly**

**ملخَّص البحث:**

تتطرق هذه الدراسة الى الكشف عن أهمية المصادر المحفوظة بالمركز الليبي للمحفوظات والدراسات التاريخية والموسومة بالوثائق العثمانية، كمصدر لدراسة فترة هامة من تاريخ ليبيا الحديث.

تكمن أهمية هذه الدراسة في أنها تحاول أن تستقصي بعض الجوانب الغامضة في تاريخ الولاية خلال العهدين العثمانيين الأول والثاني، من خلال الإعتماد على مصادر أصلية يمكن أن تساهم في رسم بعض معالم التاريخ الاقتصادي للولاية، بعيداً عن سرد التاريخ السياسي.

تهدف الدراسة إلى تبيان أهمية ودور الوثائق العثمانية المحفوظة بالمركز الليبي للدراسات التاريخية في رصد ودراسة جوانب هامة من التاريخ الاقتصادي من خلال وثيقتين عثمانيتين تناولتا موضوع الاعفاءات الضريبية وأثرها على التقسيم الاجتماعي للمجتمع الليبي.

**الكلمـات المفتاحيـة:**(المركـز الليبـي للمحفوظـات والدراسـات التاريخيـة – الوثـائق العثمانية – ولاية طرابلس الغرب – الضرائب العثمانية)

# The Ottoman documents preserved in the Libyan National Center for Archives and Historical Studies are a source for studying aspects of the economic history of the western .Tripoli state during the Ottoman era

**Fathia Ali Abdullah Al-Marimi**

**Department of History - Faculty of Arts- Zawia University**

**Al-Zawiya - Libya**
**EMAIL: f.almaryami@zu.edu.ly**

**ABSTRACT**

This study deals with revealing the importance of the sources preserved at the Libyan Center for Archives and Historical Studies and marked with Ottoman documents, as a source for studying an important period in Libya's modern history.

The importance of this study lies in that it attempts to investigate some of the ambiguous aspects of the state's history during the first and second Ottoman eras, by relying on original sources that can contribute to drawing some features of the state's economic history, away from narrating the political history.

The study aims to demonstrate the importance and role of the Ottoman documents preserved at the Libyan Center for Historical Studies in monitoring and studying important aspects of economic history through two Ottoman documents that dealt with the subject of tax exemptions and their impact on the social division of Libyan society.

Keywords: (The Libyan Center for Archives and Historical Studies - Ottoman documents - Western Tripoli Province - Ottoman taxes)

**مقدمة**

تُعد الوثـائق العثمانيـة المحفوظـة بسـجلات المركـز الليبـي للمحفوظـات والدراسـات التاريخيـة بطرابلس من المصـادر الأساسية التـي تعالج فترة هامـة فـي تـاريخ ليبيـا الحـديث، وهـي بالتحديد الفترة الممتدة من (1551–1911م)، وهـي مـا تسـمى بالعهد العثمـاني، فهـي

وثائق قيمة تحكي لنا ما دار في المجتمع الليبي في تلك الفترة التي كانت فيها ليبيا ولاية عثمانية، وتروي لنا قصة عصر كامل بكل تفاصيله السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، ورغم أن أغلب تلك الوثائق تعبر عن السلطة العثمانية والناطقة باسمها، والخطاب الذي تضمنته هذه الوثائق هو خطاب الهيئة الصادرة عنها، إلا أنها من الأهمية بمكان، فهي تلقي الضوء على جوانب هامة في مختلف نواحي الحياة، ويضم المركز أعداد هائلة من الوثائق والمخطوطات تزيد عن المليوني وثيقة مكتوبة أصلية ومصورة، ومن بين هذا الكم الهائل من الوثائق والمخطوطات تكتسب الوثائق العثمانية أهمية خاصة كونها مصدراً تاريخياً هاماً في فهم دراسة التاريخ الليبي الحديث.

هذه الوثائق كتبت باللغتين التركية والعربية، وهي عبارة عن سجلات المحاكم الشرعية التي تحفظ الأحكام الصادرة عن القضاء والإجراءات التي تمت في المحاكم الشرعية ، والمراسلات الرسمية الصادرة عن الحكومة المركزية في استنابول إلى مركز الولاية ، والرسائل الصادرة عن مركز الولاية إلى الأقاليم التابعة لها، والرسائل الواردة من هذه الأقاليم ومن بين هذه الوثائق اخترت وثيقتين نستنتج منهما جوانب من الحياة الاقتصادية في ولاية طرابلس الغرب خلال العهدين العثمانيين الأول والثاني.

الوثيقة الأولى وتحمل رقم (80)، ملف الوثائق الاجتماعية بالمركز الليبي للمحفوظات والدراسات التاريخية، وهي عبارة عن فرمان صادر من السلطان (محمد الرابع بن إبراهيم) (1648–1687) بشأن إعفاء ثلاثة من أولاد الشيخ عبدالسلام الأسمر، وهي مؤرخة بتاريخ أواسط حمادي الآخر سنة 1061هـ/ الموافق 1650م.

**نص الوثيقة:**

فرمان سلطاني أعطى من طرف السلطان محمد الرابع بن إبراهيم لأولاد الشيخ عبدالسلام الأسمر بإعفائهم من جميع التكاليف التي اعتادت العساكر النيشرية فرضها على الأهالي سنو 1061هـ الموافق 1650م.

**صورة الفرمان (المرسوم) السلطاني:**

أمير الأمراء الكرام، كبير الكراء الفخام، ذو القصد والاحترام، المختص بمزيد عناية الملك الأعلى أمير أمراء طرابلس الغرب دام إقباله، قدوة القضاء والحكام، عمدة الفصل والكلام مولانا قاضيها ليكن معلومكم لدى وصول توقيعي الرفيع أن الشيخ عبدالرحمن والشيخ حمودة والشيخ عبداللطيف من أولاد الشيخ عبدالسلام الأسمر ومن سكان ذلك

القضاء قدموا البابي العالي عريضة شرحوا فيها حالهم وأنهم أبا عن جد شيوخ وبينما كانوا لا يكلفون بتكاليف شاقة بتكاليف شاقة تزعجهم فأصبحت منازلهم الآن عرضة للتعدي من طرف أعوان أمير الأمراء(*) وأمراء القضاءات وكبير الحراس وبحالة وجميع منتسبي الحكم ويكلفونهم بتكاليف صعبة من غير أمر شريف فيطالبونهم بالخبر والعلف والأكل والقمح والزيت وغير ذلك من المأكولات مجاناً ولم يتفكوا من إزعاجهم، وحيث أنهم رجوا إعطائهم امري الشريف بأن لا يكلفوا بأي شيء، وأن ترفع وتمنع عنهم هذه التعديات، فلدى وصولهم يحكي الشريف تنظر إليهم بعين الإنصاف والعطف وكما عرض ان هؤلاء أبا عن جد شيوخ أبناء شيوخ ومن الواجب عدم إزعاجهم ولا يجوز لأمير الأمراء ولا أعوانه ولا لكبير الحراس ورجاله أن يتعدوا على هؤلاء وأمثالهم من أهل الفضل فيه وأكد على كل المسؤولين بأن لا يطالبوا بتكاليف صعبة من أحد بلا أمر شريف ولا تسمح لهم بأن يطالبوا بعلف ومؤنة وقمح وزيت وتمر وما يماثل ذلك من الأغذية فأمنعهم وأرجعهم ولا تسمح لأي أحد أن يعمل بما يخالف الشرع الشريف والقانون وأمري الشريف كن على نهج الحق ولا تدخل من لم يكن لهم خجل في هذه القضية وأكتب المسيئين وأعرضهم على مقام سعادتي ، وأعلم أنه إذا تكررت الشكاوي في هذا الخصوص لا تنتقل من المسؤولية.

وبعد الاطلاع على امري الشريف هذا يبقى بيد المشايخ المذكورين ولتتفضل باعتماد توقيعي الشريف تحريراً في أواسط جمادي الآخر سنة إحدى وستين وألف من هذه الوثيق نستنتج:

(*) أمير الأمراء: لقب كان يُلقب به القائد الأعلى للجيش.

**نستنتج من الوثيقة الأولى:**

1- تأثرت ليبيا بعد ضمها للدولة العثمانية بنظم وتشريعات تلك الدولة في كافة المجالات السياسية والاجتماعية والاقتصادية، ومنها المتعلقة بالنظام الضريبي في ولاية طرابلس الغرب، والذي اعتمدته السلطات العثمانية كمصدر رئيسي لتغطية نفقات مشاريعها الداخلية والخارجية، وتحمل أفراد الشعب المحدود الإمكانيات والقدرات الاقتصادية أعباء ذلك النظام الذي تعددت وتنوعت أشكاله، ولم تكن الحكومة العثمانية لتتهاون في هذا المصدر مهما كلفها الأمر، ما أدى إلى تفشي الجوع والفقر والجهل بين الأهالي.

ووفقاً لهذا النظام الذي تحدد وفقاً للتقسيم الاجتماعي للمجتمع الليبي في ذلك الوقت[1]، فإن العلماء وزعامات الطرق الصوفية والمرابطين والدراويش يمثلون الطبقة الثانية في البنية الاجتماعية للدولة العثمانية والتي حظيت باحترام وتقدير من قبل العثمانيين الذين حاولوا استغلال مكانتهم الدينية لإخضاع الأهالي، فكانوا بمثابة الوسيط بين الأهالي والسلطة الحاكمة.

2- تعددت الطرق الصوفية في ولاية طرابلس الغرب خلال العهد العثماني[2] ، ومن أشهر تلك الطرق التي كانت لها مكانة مميزة في نفوس الأهالي الطريقة الأسمرية ولهذا أظهر العثمانيون لها الاحترام والتبجيل، ومنحت امتيازات عدة من بينها إعفاءات ضريبية لزعماء تلك الطرق ولأبنائهم من بعدهم وهذا ما بينته الوثيقة التي أشارت إلى صدور فرمان من السلطان العثماني (محمد الرابع بن إبراهيم) بإعفاء ثلاثة من أبناء الشيخ عبدالسلام الأسمر من دفع التكاليف الشاقة التي اعتاد العساكر فرضها للأهالي لأنهم شيوخ أبناء شيوخ.

3- تشير الوثيقة إلى مركزية القرار الصادر بحق هذا الإعفاء في العهد العثماني الأول (1551-1711م) حيث صدر قرار الإعفاء عن السلطان العثماني (محمد إبراهيم الرابع) دون المرور بوالي الولاية.

---

(1) حول التقسيم الاجتماعي للمجتمع العثماني ينظر: عقيل محمد البربار، دراسات في تاريخ ليبيا الحديث، منشورات ELGA، 1996، ص55.

(2) ظهرت الطرق الصوفية في ولاية طرابلس الغرب قبل دخول العثمانيين، وتوسعت خلال العهد العثماني، ومن أشهر الطرق التي كانت لها اعتبار الطريقة الأسمرية نسبة إلى الشيخ عبدالسلام الأسمر.

4- تُظهر الوثيقة حدوث تعديات على الأهالي خارج نطاق قانون الضرائب من قبل منتسبي الحكم، ومطالبتهم بتوفير المؤنة لهم ولحيواناتهم (كالزيت والتمر والقمح والعلف) دون أمر سلطاني.

5- يظهر من افتتاحية الوثيقة (الديباجة) أنها جاءت موجزة مختصرة، كلها تعظيم وتفخيم من قبل السلطان لوالي طرابلس الغرب، وفي نهايتها ختم باسم السلطان العثماني محمد إبراهيم الرابع.

**الوثيقة الثانية:** وهي عبارة عن أمر صادر من مشير إيالة طرابلس الغرب (محمد أمين باشا) إلى قائد مسلاته (محمد باي) بخصوص إعفاء زياتين الشيخ العالم القضية الحاج (محمد العربي) إعفاءً جزئياً وهي مؤرخة بـ 30 تمام ذي الحجة 1258هـ .

**نص الوثيقة:**

إلى الأجل المحترم ولدنا محمد باي مسلاته أصلح الله أحواله السلام عليكم ورحمة الله وبركاته يليه إعلامكم ان توجب الكتب إليكم بشأن قدوم علينا الأجل الفاضل الشيخ العالم الشريف مجنبا ومحل اعتقادنا الشيخ الحاج (محمد العربي) وتكلم معنا عن جانب زيتونة الذي بمسلاته وقدرة ثمانمائة زيتونة، تعلم ولدنا أننا تفضلنا عليه بسراحهم من إعطاء اللزمة والخدمة فلا تطالبوه باللازمة لأنه رجل نقيب الإشراف يجب علينا مراعاته ورفع قدره واحترامه،ـ وأمال...) (*)، على الزيتون المذكور فذكر لنا ان المائة زيتونة هم عليهم سبعة وعشرون قفيز زيت فيكون حملة ما يصح على الثمانمائة زيتونة مائتان وستة عشر قفيز زيت ويضاف لذلك ما يصح على معصرتين (....) ثمانون قفيز زيت صار جملة ذلك مائتان وستة وتسعون قفيز زيت تفضلنا عليه سراح ستة وثلاثين قفيز زيت والباقي وهو مائتان وستون قفيز زيت يدفعهم إلى (.....) حتى يستوفيهم فلا تجبر عليه من أجل ما ذكرنا الأجل لأننا اتفقنا معه بأن يكون أمره منه إلينا على ما ذكرنا يكون العمل والسلام.

**30 تمام ذي الحجة 1258هـ**

**إيالة طرابلس الغرب محمد أمين باشا أفندي**

(*) كلمات غير واضحة.

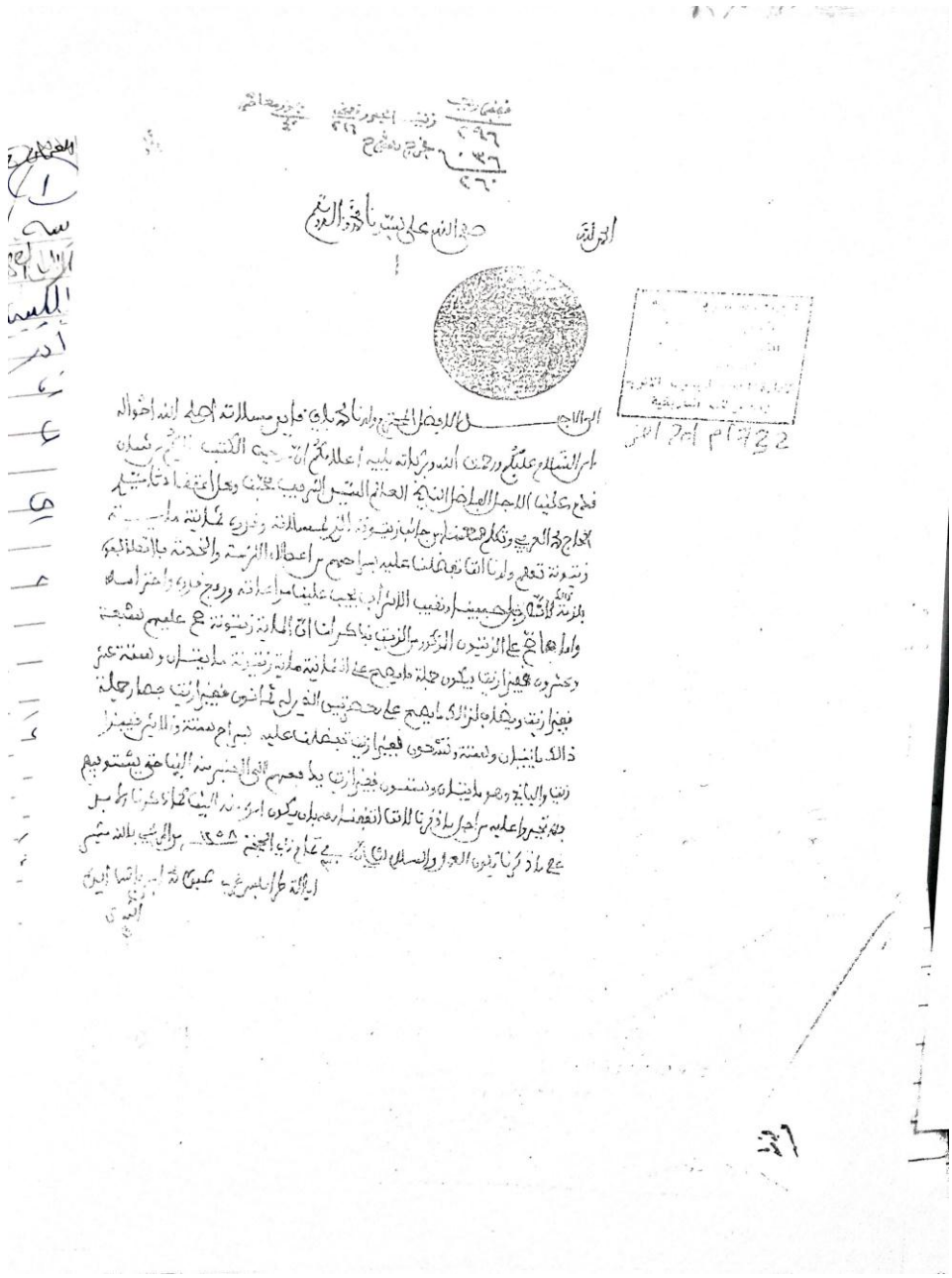

**نستنتج من الوثيقة الثانية:**

1- تحتل فئة العلماء المرتبة الثانية في تركيبة المجتمع الليبي في العهد العثماني ، ونظراً لمكانتهم في المجتمع حاول العثمانيون التقرب منهم، وأظهروا لهم الاحترام والتعظيم حتى يكونوا همزة وصل بين الأهالي والسلطات الحاكمة التي سعت إلى احتوائهم ومنحهم امتيازات مادية، ومثال ذلك إعفاء والي طرابلس الغرب (محمد أمين باشا أفندي) للشيخ الحاج (محمد العربي) والذي جاء فيه "إلى الأجل المحترم (محمد باي مسلاته) نعلمكم أننا تفضلنا بسراح زيتون (الشيخ محمد العربي) من إعطاء اللزمة، والخدمة لأنه رجل نقيب الأشراف وجب مراعاته ورفع قدره واحترامه.

وبهذا حافظ العثمانيون على استمرار وجودهم في الولاية من خلال كسب ود فئة العلماء ذات الحضور الديني والاجتماعي القوي.

2- يلاحظ من الوثيقة أن الإعفاء كان جزئياً على بعض زياتين الشيخ محمد العربي وليس كلياً.

3- يظهر من الوثيقة ضخامة أملاك هذه الفئة من المجتمع حيث بلغت أملاك الشيخ محمد العربي 800 زيتونة.

الوثيقة كتبت باللغة العربية، وجاء مستوى كتابتها ضعيفاً في عدم وضوح بعض الكلمات، وفي النهاية ختم خاص بوالي طرابلس الغرب (محمد أمين باشا).